المدن ٠١-٠٥-٢٠٢٠

النص النهائي والكامل للخطة الاقتصادية

المدن – اقتصاد

تنشر "المدن" النص النهائي للخطة الاقتصادية) المرفق هنا (التي أقرتها الحكومة اليوم ٣٠ نيسان، والمؤلفة من ١١٨ صفحة. تتضمن سلة إصلاحات مالية واقتصادية، على مستوى إدارة الدولة، والقطاع المالي، والمصرف المركزي، والحساب الجاري، وميزان المدفوعات.

وتستهدف الخطة على مدى خمس سنوات، انحسار العجز في الحساب الجاري إلى ٥,٦ بالمئة، والحصول على دعم مالي خارجي يفوق ١٠ مليار دولار، بالإضافة إلى أموال مؤتمر سيدر، والعودة إلى النمو الإيجابي اعتباراً من العام ٢٠٢٢، واعتماد الدعم المباشر وغير المباشر للفئات غير الميسورة، وتنفيذ برامج اجتماعية في هذا المجال.

كما تهدف إلى العودة إلى الفائض الأولي في المالية العامة في العام ٢٠٢٤، وهيكلة محفظة الدين السيادي وتقليص نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى ما دون ١٠٠ في المئة، وإلى إعادة هيكلة القطاعين المصرفي والمالي، للسماح للاقتصاد بإعادة الانطلاق، وتوفير فرص عمل جيدة ومستدامة، وإطلاق قطاعات اقتصادية واعدة.